السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 9 حزيران 2016 – الموافق 4 رمضان 1437 هـ ـ العدد 13386

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday June 9, 2016 N° 13386

1

حزب النهضة في تونس يفصل السياسي عن الدعوي: هل ممكن، وما تبعات ذلك فعلا؟ والمديونية التونسية تتزايد: قفز الى الهاوية. وفي «فكرة» دعوة عالمية لمقاطعة «استعراض الفخر» في تل أبيب.

2

عن مفهوم العمارة المنحازة للناس وعن خصائص العمارة الطينية والمعماري حسن فتحي وروعة عمارة اليمن: مقابلة مع الاستاذة سلمى سمر الدملوجي. وفي «بيتونة»: رمضان، هلال .. الأسعار.

3

تأشيرة خروج للوجود الاممي من دارفور بالسودان؟ وفي «بألف كلمة» رمضان كريم. ومدونات من مصر. وعلى الموقع: «السيارة سيدة الحداثة»، وعن المسرح في سوريا، وعن القصة الموجعة لتلميذ مصري.

4

الهزيمة الفاصلة بين الحُلم والسياسة

أسد عزّي – فلسطين

ستة أيام هي المدّة الزمنيّة التي يحتاجها الحُلم ليُصبح وهماً. ولتُخلّف الحرب انشقاقاً حاداً بين المُخيّلة والواقع، فتُصبح الأولى عمياء بينما يضيق الثاني بحدود النفعيّة المُعاقة، ويبتعدان كلٌ إلى عُزلته. أما شارة النهاية لتلك الحرب ـ حزيران/يونيو 1967 ـ فلوّحت بأن كل من يُفكّر بإنهاء إسرائيل وتحرير فلسطين يجازف بأجزاء من أرضه ثمناً. فقد أكّدت الهزيمة ما هو معروف أصلًا: أن العربدة الصهيونيّة التوسّعيّة طالت ــ ويُمكنها أن تطال ـ ما هو أبعد من فلسطين. وعليه، فإن قتال إسرائيل، تقول نتائج الحرب، ليس مجازفةً بما يمكن تعويضه من مال أو دمارٍ عمرانيّ أو قدرات قتاليّة، ولا بدم الناس الذي تشتغل فيه المدائح حتى يُصبح اعتيادياً، إنما مجازفة بالجوهر الماديّ للدولة العربيّة: أرضها.

بعد تلك الحرب، تحوّلت فكرة «استحالة إسرائيل» من حُلم ثوريّ يؤمن الناس به إلى فكرة توحي بالمقامرة. وتفشّت في عقليّة السلطةً نزعات الاستسلام والتسوية انطلاقاً من حسابات نفعيّة، رافقها قمع المجتمعات وحظر الحياة السياسيّة تعويضاً عن هشاشة الأنظمة التي فقدت أرضها. بهذا السياق، صار حُلم تحرير فلسطين ضرباً من الطوباويّة المنعزلة التي يؤمن الناس جميعهم بأنها حقّ دون أن يؤمنوا بأنه ممكن التحقيق. أما الشرائح التي تمسّكت بالاعتقاد بإن الانتصار على الصهيونيّة ممكن، فقد أسقطت عليهم هزيمة 1967 (وما تبعها من هزائم) حالةً حوّلت شعارها قيمةً مطلقةً منفصلةً عن واقعٍ ديناميكيّ يمكنه، في وضعيات سياسيّة متباينة، أن يرجّح كفّة أخرى محتملة: أن يكون بقاء إسرائيل ممكناً!

في ما يتجاهله الشعار

هذا التعاطي مع مسألة «استحالة إسرائيل» يذكّر بجملة تكررت في مئات المقالات الصحافيّة: «الكبار يموتون والصغار ينسون»، وهي جملة لا مصدر يؤكد صحّتها، لكنها تُستخدم تلقائياً في النصوص الفلسطينيّة بنوع من الشماتة والدلالة على «إخفاق المشروع الصهيوني». الديباجة عديمة المعنى، بوسعها أن تنضمّ إلى عدد من المصطلحات المستخدمة بثقة مفرطة قلما تعتمد على علاقة بالواقع. مصطلحات مثل «البقاء» أو «الصُمود»، وغيرها من العبارات التي تعتبر الثبات (إن لم نقل الجمود) في حالة معيّنة إنجازاً بحدّ ذاته. عبارات تنسى أننا في بعض الأماكن قد فشلنا بالصمُود، أو أن الصمود بحد ذاته كان شكلًا من أشكال الخسارة. وهي تنسى أن بعض كبارنا نسوا قبل الصغار، وأن صغارنا الذين لم ينسوا يموتون إعداماً قبل الكبار.

ليس تفريطاً في قيمة الصمود والبقاء في الوطن، ولا استخفافاً بأهميّة الذاكرة. لكنها محاولة لإلقاء الضوء على إشكاليّات اجتماعيّة وسياسيّة تتجاهلها الشعارات، بل إشكاليّات قد تنتج عن هذه الشعارات أيضاً. مثلًا، حيث يصبح «البقاء» غايةً فتُشرعن التخاذل مع الاستعمار أو على الأقل تَحول دون مواجهة الاستعمار من أجل الحفاظ على هذا البقاء. وهو ما يذكّر باللاجئ الذي دخل فلسطين زائراً بتأشيرة إسرائيليّة فسمّى نفسه «عائداً». حين يُستخدَم الشعار منزوعاً عن سياقه وفارغاً من مضمونه، تنتج لدينا حالة ترفْع مكانة «البقاء»، فتُؤثر من استكان فظلّ على من قاتَل وهُزم، ويُصبح الأول «صامداً» بينما يُهجّر الآخر ـ وهذا داخل الأراضي المحتلّة عام 1948 تحديداً، (الأقدم لجهة احتلالها وهي «قلب» إسرائيل)، ويُمكن اعتباره نهجا سياسيا غالبا.

لكن هناك ما هو أكثر خطورة: تجاهل حقيقة أن بقاء الناس هذا، والذي نفتخر به، سببه في أحيانٍ كثيرة انعدام البدائل أمامهم وليس إرادتهم بالصمود. وهو تجاهل لا يُصدر إلا عن أداتيّة (instrumentalization) للمجتمع في سبيل تحرير الأرض. وكذلك نتجاهل أن «البقاء» في مراتع الفقر فالجريمة التي نعيش فيها، بالكثافة السكّانيّة والحصار الجغرافي والاقتصادي والتأخر المروّع، هو صمود ماديّ فعلًا، لكنّه ليس وسيلة للتحرر السياسي نفسه.

أما مسألة النسيان والتذكّر فهي أكثر تركيباً. أولًا وقبل كلّ شيء، ما البطولة في أن تتذكّر مأساتك إن كانت إسرائيل حريصة على أن تمارسها وأن يشهدها العالم يومياً؟ ثانياً، ما هو مضمون هذه الذاكرة ـ هل هي ذاكرة نقديّة ومعرفيّة أم نوستالجيّة؟ ثالثاً، ما هي فعاليّة هذه الذاكرة؟ فيُمكن للإنسان أيضاً أن يتذكّر ويُسامح، أو يتذكّر فيُدرك عجزه ويستسلم. الحقيقة؟ إن آخر ما يشغل إسرائيل هو ذاكرتنا. ما يشغلها فعلًا هو شلّ أي إمكانيّة للمجتمع الفلسطيني بأن يحوّل هذه الذاكرة إلى دافعٍ سياسي للتخلّص من الاستعمار، وذلك من خلال ضرب التنظيم السياسي والاجتماعي، إفقاد الناس ثقتهم بالسياسة وألملهم بالنضال، ترسيخ الفقر كحالة أوليّة لا خروج منها إلا إن كان الخروج فردياً ومنفصلًا عن الجماعة، من خلال السوق الإسرائيلي والرضى الإسرائيلي لا رغماً عنه. لا يُزعج إسرائيل أن تبقى الذاكرة، ولا يزعجها التراث ولا حتّى زيارة القرى المهجّرة، يُمكن لمشروع بحجم إسرائيل أن يتحمّل طقوساً من هذا النوع لطالما لا تشكّل أرضيّةً لتغيير سياسيّ فعليّ. وللدقة، فلا تقمع إسرائيل النشاط السياسي للفلسطينيين إلا حين يحمل خطاباً متحدياً لطبيعة النظام ومكوّنه الأساسيّ، النكبة. وينطبق هذا على داخل الخطّ الأخضر تماماً كما ينطبق على الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

المنطق من وراء الغرابة

في شهر نيسان/ابريل من العام الجاري، نشرت وسائل الإعلام عن حادثة سياسيّة تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن موضوعنا. لكنّها بالنسبة لحالة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر تحمل دلالات كثيرة. في اجتماع عام بمناسبة عيد الفصح اليهودي، ناقش رئيس المعارضة الإسرائيليّة اسحاق هرتسوغ (المحسوب يسارياً في إسرائيل!) تراجع قوّة حزبه بين المصوّتين في إسرائيل. وقال أن سبب هذا التراجع هو أن حزبه يعطي الجمهور في إسرائيل «شعوراً خاطئاً بأننا نحبّ العرب»! بعد هذا التصريح، ردّ عليه وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت (وهو محسوب على أقصى اليمين): «في المدّة الأخيرة صار الهجوم على عرب إسرائيل صرعةً، وهنا أريد أن أقول أن عرب إسرائيل هم خُمس المواطنين في الدولة، نحن لا نكرههم، ولهم حقوق متساوية».

تجاهلت الصحافة العربيّة ردّ بينيت الغريب، الذي ينضم إلى عدة تصريحات (بل وقرارات) سابقة مشابهة من غير المنطقيّ أن تصدر عن رجل قال في العام 2013: «لقد قتلت الكثير من العرب، ولا مشكلة في ذلك». لتوضيح السياق والمنطق الذي يعتمده بينيت، سنستخدم تصريحا آخر مشابها صدر عن افيغدور ليبرمان، قال: «من يقف معنا من عرب إسرائيل فله نصف المُلك، أما من يقف ضدنا فنرفع الفأس ونقطع رأسه».

تخرج هذه التصريحات، بغض النظر عن مكانها من الحقيقة، عن منطق سياسيّ إسرائيليّ لا يُلغي إمكانيّة أن يبقى الفلسطيني على فلسطينيتهً لطالما لا تحمل هذه الهويّة أبعد من المركّب الفلولكلوريّ والانتماء الفرديّ.. أن لا تشكّل الهويّة الفلسطينيّة رؤيا أو مشروعاً سياسياً. منطق يصدر عنه استعداد لتطوير البلدات الفلسطينية في النقب (مثلًا) لكنّه يشترط هذا بالتنازل عن دعاوى الملكيّة التاريخيّة للبدو على أراضيهم التي صودرت منهم في النكبة وبعدها. يُمكن للإنسان الفلسطينيّ ألا يُقمَع ولا يخسر كل ما لديه في حال رضي أن يتنازل عن حقّه بالنضال ضد إسرائيل ككيان قائم بحدّ ذاته وليس كسياسات وممارسات متفرّقة. منطق يقبل الفلسطيني إذا ما فُصل وجوده السياسي عن حقّه التاريخيّ وذاكرة مأساته. هذه حالة مركّبة فعلًا لا تعتمد على النسيان (بمعنى ضرب ذاكرة المأساة وبالتالي المخيّلة التحرّريّة)، ولا تعتمد على الحظر الكامل عن الحيّز السياسيّ العام (بمعنى منع ممارسة السياسة كاشتغال في ظروف الواقع)، لكنّها تعتمد على الفصل التام فيما بينهما. وهو فخّ مغر للفلسطينيين مُريدي التسوية، ولمؤيّدي تقسيم فلسطين بحلّ الدولتين بدلًا من إحلال العدالة على كلّ أرضها. هذا منطق إسرائيليّ غير جديد، لكنّه آخذ بالمراكمة، وهو خطير. وآخر ما قد يفيد في التصدي لهذا المنطق هو التمسّك بالمفردات (terminologie) الاوتوماتيكيّة دون نقدها. ومن هذه النقطة تحديداً، يُمكن العودة إلى مسألة «استحالة اسرائيل»، فنقاط التشابه كثيرة. إذ أن نتائج هزيمة 1967 التي حوّلت الحلم وهماً، وفلسطين مقامرةً، وفصلت توق المخيّلة التحرّرية عن إدوات الواقع السياسيّ، تلتقي مع منطق إسرائيليّ بات محسوساً ومن العبث تجاهله. منطق يمنع أي انسجام بين المخيّلة والذاكرة والعاطفة من جهة، وإمكانيات الفعل السياسي من جهةٍ أخرى.

في تحدّي مقولة «الاستحالة»

تماماً كما طرحنا أسئلة حول مفهوميّ «البقاء» و «الصمود»، يُمكن لنا طرح أسئلة حول «استحالة إسرائيل». ما الإثبات على أن إسرائيل، بالذات لأنها واعية لنوايا إسقاطها، لا يمكنها ان تستمر إلى «الأبد»؟ صحيح أن كل مقوّماتها الايديولوجيّة الأساسيّة آخذة بالاهتزاز، وصحيح أن ملامحها التاريخيّة التي برّرت للعالم وجودها آخذة بالإمحاء. لكن العالم هذا، وبالأحرى الغرب، ألا يتغيّر؟ وألا تنسجم التغييرات (والتي توصف كأنها خطوات انهيار الصهيونيّة) في المجتمع وفي الاقتصاد الإسرائيلي مع التغييرات الحاصلة في العالم الغربيّ، إن على صعيد اشتداد التطرّف الاجتماعي أو شرعنة اليمين، أو هيمنة اقتصاد التكنولوجيا، أو تراجع النماذج الاشتراكيّة وتفشّي أعنف أشكال النيوليبراليّة.

هذه تغيّرات، إلى جانب كونها تنسجم مع ما يتغيّر في العالم، تحفر عميقاً في بُنية الجيش وفي بُنية النظام السياسي. وهو نظام ديناميكيّ الطابع لا دستور له ولا نظريّات مؤسسة في الفلسفة السياسيّة. فالطبقات اليهوديّة الفقيرة والمعدمة، والتي يُتوقّع أن تكون عاملًا من عوامل سقوط النظام الصهيونيّ، لا تجد منفذاً للخروج من حالتها إلا من خلال الانخراط بقوى الجيش والأمن التي هجرها اليهود الأوروبيّون مع ظهور طبقات عسكريّة جديدة مرتبطة بتطوير الأسلحة وتكنولوجيا القتال والحرب الحوسبة والتجسس الالكتروني.. هذا غير المخابرات وسلاح الطيران التي يحتكرها اليهود الأوروبيون لأنفسهم طبعاً. لذلك، فإن هذه الشرائح المستضعَفة لا تنتقل إلا لأقصى يمين الخارطة السياسيّة، إذ أنها هي التي تواجه الفلسطينيّين يومياً عند الحواجز والسجون ونقاط الاشتباك، فيزيد دعمها لقطب يمينيّ لا يكتفي بحكم الدولة، إنما يفكّر ملياً وجدياً بشأن استحالتها ويُسعى لتجاوز ذلك وحلّه، ويتأسس على نظريّة (نتنياهو يكررها دائماً) «أن نعيش للأبد على حدّ السيف»، وهي بنظره تتطلّب إعادة هيكلة لنظام الحكم ليتحوّل نظاماً يعتمد على حزبين اثنين فقط «يمين ويسار»، لما يوفّره هذا النظام من متانة في الحكم بمواجهة الاهتزازات والضغوط السياسيّة.

ليس بالإيمان وحده

ليس الغرض من هذه المطالعة الإحباط أو الحمل على اليأس، إنما هي تشير إلى ضرورة نقد الشعارات التي نؤمن بها من أجل ربطها بواقع العمل السياسي. دون ذلك، تفقد المخيّلة رسنها فلا تبني أملًا ولا انتصاراً. هذه الأزمة التي نشأت بدايةً في هزيمة 1967، واستمرت بأشكال وأطوار وأحداث عدّة، يجب تجاوزها فكرياً إلى جانب تجاوزها تنظيمياً، ويحتاج تجاوزها أن نخرج من نقطة انطلاق واحدة: جميع احتمالات السياسة مفتوحة، والإيمان باستحالة إسرائيل لا يمكنه وحده أن يحفظ فلسطين إلى الأبد.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

مستويات الراب العربيّ.. تأسيساً ومزجاً وربطاً

يقيم «الـراب العربي» كنوع موسيقي «محـدَث» في تمفصلات تثير جدلا يصدر عن طبقات متراكبة لا يمكن إغفالُها، وتحديدا فيما يتصل بالتأسيس لما يُفترض أنهّ إنتاج مستويات مغايرة من الوعي المتفرّد داخل الجماعة التقليدية في بيئات تُلزم هذا الفرد، عموماً، إكراهات تنحو في خلاصتها نحو خنق أي إمكانات مفترضة للفعل الخلاق. وعيٌ متفرّد يصدم، على نحوٍ بالغ، الخارج الموضوعي، إذ يحيل المتلقّي، للوهلة الأولى، إلى دائرة من الغرابة والتفلّت تجانب مسايرة الذوق النمطيّ، قديمه وحديثه.

المدينة

نتحدث عن إيقاعات لا مجال فيها، بحال من الأحوال، لالتقاط النفَس. إنه سيلانٌ لا يخفت بين ذروة وأخرى، إلا أنْ يلائمَ ذلك التصدّع الجوفيّ «المخيف»، إذ يكون في خلاصته تصدّعا متصلا غير منفصلٍ بذات تنحو بتلك الإيقاعات إلى مستوى أوّلَ تلقائيّ من الانتشاء، هو التعبير الأصفى عن نقاءات كأنها مطمورة في الجسد المدينيّ، خلافا لإيحاءات السكون الريفيّ أو فسحة الأطراف. الجسد المدينيّ المحشور بالوقت، أو إنه الجسد الذي يلتقط الوقتَ أصواتاً وقرقعات وتفرّعات كلامية متشظّية عليها أن تسلك، قبل التخريج الموسيقيّ، سبيلَ التأصيل. والتأصيل في هذا الحيز هو إعادة ربط إيقاعيّ بين التحولات المدينيّة الخافتة والحادثة، التي هي بالكاد مرصودةٌ، وبين حاجة هذا الجسد المدينيّ لأن يعيد إنتاج مادته المتفلّته، الخام، باعتباره بالدرجة الأولى جسدا/ فعلا/ ذاتاً تعي وجودها في محيط من الأجساد، وتاليا، ذاتٌ تعي وجودها الجماعي في حيز هو «المتروبول»، بكونه بوتقة قد لا يجدي السعي من جوفها إلى إقامة تمفصلات ثقافية حادة في ماهيتها الحديثة. بل يخيّل للرائي والسامع أن إيقاعات الراب هي تأسيس للذات الاجتماعية المدينيّة كبناء يسلك بتوتّره الشديد إزاء التفاصيل المادية خارجاً، وبالتقاطه السريع، إنّما اللامع، لملكة الوقت/ الحال.. يسلك مسلكا يساوق، بدرجة كبيرة، يوتوبيا المتخيّل المدينيّ ومآلها الثوريّ في ذهن الفرد الرابيّ الفاعل.

الربط

في الشأن النصيّ، هناك مزاجٌ بليغٌ (بلاغة) يأتلف معجم النصوص الموغلة في الإيقاع. معجم بمروحة واسعة من الامتدادات الأفقيّة والرأسية. إنه، أيضا معجم يتعبّد بالإيقاع الذي هو، في هذا الحيز، جذب للتراكيب التي لا يمكن أن تستقيم، بحال من الأحوال، من دون أن تأخذ مجالها الواسع في محاكاة الطبقات التي تتشابك خلالها المتون القولية القديمة مع ما يفد على الهويّة المدينيّة العربيّة من «خارج». وليس الـ «خارج» هنا، هو الآخر المتثاقف الذي يتقمص نوعا إيقاعيا أو نبرا منفصلا، فيوقع الذاتَ في التدخيل والتبهيت، بل هو الآخر الذي يتوحد ذاتاً مع تصورات إنسانية مشتركة تتمثل في مآل ومغزى»المتروبول» الحديث. فالمعجم واللغة الرابيّة ليست، إذا، تطويعات غضبيّة عشواء يراد لها كيفما شاء أن تركّب الإيقاع، بل هي ـ على فداحتها القولية، وجنونها النفسيّ المتوحش وتقطيعاتها الشوراعية الفسيحة والبالغة ـ تُقيم في البلاغة، من وجه كونها تتصل بأنسجة التعبير التحتية في أصول التمثلات والاقتباسات المتنية القديمة، وإن بدا ظاهراً أنّها تنجز جهوداً مضنية للإفلات من كلّ تجذير. إنه المعجم الإيحائي إذ يحيل مراراً وتكراراً عند كل دورة أو شوط إيقاعيّ إلى مستوى من مستويات الذات التي تحاول الانعتاق. وهو انعتاقٌ من المفترض أن يتأسس في العمق على وعي ذاتي «عضويّ» بتوظيفات المتون القديمة وإمكانات الغنائيات التراثية والمناطق الأكثر وعورة في اللغة، كإمكان تخييليّ أول صدر عنه «الوحي/ التجربة» مكيّاً ومدنياً. نعني اللغة باعتبارها على الدوام، المصدر الملهم (Muse).

الجسد الأدائي

ولتشريح أكثر إيغالا، وبنظرة على إحدى عروض الراب العربي الذي استضافه مسرح «مترو المدينة» مؤخرا في بيروت، حفل «إنما المسوخ إخـوة»، نستطيع الانتباه إلى دلالات الحركة/شكل الجسد المخلوق (مسوخ) في تكوين هذا الوعي الفرديّ بالذات. من غير بلد عربيّ، أسماءٌ متباة من نوع «محراك» و «الراس» و «الدرويش».. تحيل إلى توظيف مركزيّة الجسد الأدائي في توصيل ما يفترض أنه احتجاج حركيّ على نحو بالغ الشراسة. إنه، في العمق، الفعل الإيقاعي الفالت والمالئ المساحة، جيئة وذهابا، إذ يكون متماسّا مع سطوات بصريّة في الشاشة لا تقيم حدوداً بين المعنى المتخيّل عبر استدخال الصورة ذهنيا مع الإيقاع. إنّها الحركة التي يراد لها أن تكوّن جسدا لغويّا كلاميّا، أو أنّ كلاماً لغوياً هو في طور التجسدّ الحركيّ فوق الخشبة عبر مستوى من مستويات الإدماج والتلبيس على المتلقي الذي يصير في مستوى ثانٍ أو موازٍ مدمَجاً بطبيعة الحال في المسار نفسه، أو التدرّجَ النفسيّ ذاته، بأداة انسياقه الإيقاعيّ أيضا ومن ضمن النشوة الإيقاعية العامة. هنا، تغدو ثيمة «تأصيل الرابّ» كحدث مدينيّ وقتيّ خلاق أكثرَ جلاء، إذ تتداخل مستويات التدرّج والمسار والمقام وإعلاء شأن الجسد المتحرّك. ذلك الجسد الذي نعرف أنه أداة مركزية في معجم الموروث الصوفيّ والإشراقي. زد على ذلك أنّ الجسد قد يصل بالمتدرج السامع إلى أن يخطف، في الراب أيضا، كامل الحيز الإبداعي على المسرح عبر مقاطع يتكاثف فيها التركيز الذهنيّ في عملية المحاكاة: تقاطيع اليدين قد توحي بالتفكك، التوازن في الحركة العرضيّة لساقين أمام الخشبة قد يوحي بالدقة العبثية اللانهائية المضنية للأشياء بتكراراتها، الرأس المنهزم الدوّار المتصبب عرقا قد يحيل في الخلاصة، إلى بؤس دورةِ المتروبول.

على ما تقدّم..

نستطيع إذاً أن نعيَ بدرجة معقولة حاجتنا للرؤية إلى «الراب العربيّ» من خارج تعميمات وتسطيحات مفاهيم «الوافد» و«الدخيل». يفترض بدءا أن تتأسّس الرؤية إلى «الراب العربيّ» لجهة كونه بالدرجة الأولى مفهوما (Concept). ونقول مفهوما في سبيل القدرة على تأطير المنجز، مهما يكن حجمه وربطه بسياق زمني واجتماعي (كرونولوجيّ سوسيولوجيّ)، ماديّ/اقتصاديّ يتصل، في العمق، بتفاوتات المدينة العربية وتحولاتها أو بأحوال الجماعات المتعددة من ضمن الثقافة العربية العامة. في هذا الحيّز، نرى إلى الرابّ العربي كنوع وليد، أداةً احتجاج جسديّة في الظاهر، تسعى بأنماطها الصادمة والكاسرة إلى أن تنتج جسدا/ فعلا حرا. والحرية هنا هي السعي المتواصل إلى هدم التواضعات الجمعيّة التي هي الخلفية التأسيسية الذي تعاكس كل سعي فرديّ بوجه الجمع، لتفكيك السلطة على الأجساد أو السلطة بالأجساد. بهذا المعنى، نفهم بؤرة الراب، التي تعاند إكراهات لا حصر لها، على أنها بؤرة تنفلش، من غير قصد، صوب أفراد (شبان وشابات) دلفوا إلى المدينة، من خارج أو في المدينة من تجاويفها، احتجاجا على أنماط إنتاج جماعاتهم القديمة للمعنى، كلاما وتعبيرا محافظاً، بسلوكيات الجسد، في سبيل توليد المعنى الذي يضمَن، بالحد الأدنى القدرة والإحساس بقيمة الفعل.. كنواة انقلاب من خارج الروتين. الفعلُ مدرجاً، بالنتيجة في عملية أسلبة عيش، يكون جوهرها تثوير كل ساكن.

حسن نصّور

كاتب من لبنان

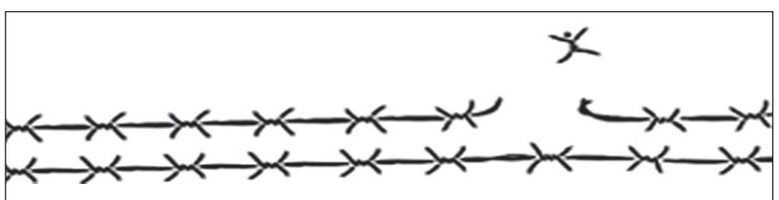

الفلوجة

الاسم يستحضر المقاومة التي انخرط فيها أهل المدينة ضد المحتلين الأمريكان والانتقام البشع الذي تعرضوا له. وهو يستحضر كذلك فتح بيوت كربلاء لأهلها الفارين من حصار الاحتلال الأمريكي وقصفه وتنكيله، وكيف خرج الكربلائيون لملاقاتهم في الطريق. والمدينتان قريبتان جغرافياً. كما أن الفلوجة متاخمة لبغداد، وقد هب لنجدة أهلها وإسعافهم بالمؤن سكان «مدينة الثورة» (أو «الصدر» حالياً). هل حدث ذلك في زمن غابر سحيق؟ بالقطع لا، بل منذ عقد ونيف.. وفي شهر رمضان وقتها، كما نحن اليوم.

وهذه وقائع عنيدة وليست رومانسية.

بعد ذلك تعرض العراق إلى أهوال لا تقل عن الحروب والحصارات التي مرت عليه، وطُبقت فيه وعليه «عملية سياسية» مشوّهة تقوم على «المحاصصة المذهبية»، وتفتح الباب على مصراعيه لمزيد من انهيار مؤسسات الدولة (بما فيها الجيش والأمن)، وللنهب المنظم لكل موارده بفضل منطق الصراع على تعظيم الحصص تلك. وجرى في كثير من المرات تغليف شهية النهب بحجج تبريرية، منها تصحيح مظلوميات سابقة أو الانتقام من الآخر الذي كان متجبّراً ـ أو يُفترض به أنه كان كذلك ـ وبات مستضعَفاً. ولم يبق طرف دولي أو إقليمي لم يصنع له جهة عراقية تستقوي به ويوظفها هو في أغراضه. وصُمّت الآذان عن مطالبات مشروعة، كما في اعتصام الانبار الذي استمر لعام كامل وفُض بالقوة مطلع 2013. وحين احتل داعش الموصل بيسر مدهش وبلا قتال، في مثل هذه الأيام قبل عامين، وتمدّد، افتضح بما لا يقبل المكابرة مبلغ الخراب المتعدد الذي لحق بالعراق، البلد الزاوية في المنطقة، هائل الإمكانات البشرية والمادية، الواقع بين طموحين «امبرطوريين» إقليميين، علاوة على العبث الأمريكي المستديم به.

معركة تخليص الفلوجة من داعش جوهرية ليستعيد البلد بعض قوامه. فلو جرت بشكل كارثي على أهل المدينة، تنكيلا بهم واضطهادا لهم، فستكون مصيبة تعزز مصائب ستليها، قد تصل الى تقسيم العراق وفق «مخطط بايدن» أو وفق أطماع هذا أو ذاك، واحد بالموصل والآخر بالبصرة، وثالث بجمهورية كردية.. وبعد تحرير الفلوجة من داعش ـ وحتى يمكن تحرير الموصل ـ فيُنتَظر أن تستعيد مكانتها اللائقة في البلد، كما ينبغي وكما هو ضروري.. للبلد نفسه.

نهلة الشهال

العربي السفير

تونس - مستجدات

50 بالمئة نسبة زيادة استهلاك المواد الغذائية خلال شهر رمضان في السعودية عن شهور السنة الأخرى. تترافق هذه الزيادة في الاستهلاك مع ارتفاع في أسعار السلع في السوق.. شهر الطعام لا الصيام!!

حزب النهضة في تونس

فخ فصل السياسي عن الدعوي

عقدت حركة النهضة مؤتمرها العاشر في ملعب رادس الأولمبي، حيث كانت تعقد قبل خمس سنوات مؤتمرات «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم وقتها والمنحل بفعل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2011. استعراض جماهيري وتسويقي ومشهدي، عبر عنه الحضور الكثيف للقواعد والضيوف المحليين والأجانب، أولهم الرئيس السبسي «العدو السابق» والحليف الحالي لحركة النهضة الإسلامية ذات المرجعية الإخوانية، وكذلك عبر التوظيف المكثف للمسرحة السياسية مستعينة في ذلك بخبراء عالميين في مجال الاتصال السياسي. ولعل الرسالة الأساسية التي أرادت النهضة أن تمررها إلى جزء من التونسيين الذين يعارضونها بشراسة وينتمي أغلبهم إلى الطبقات المتوسطة المتعلمة المنخرطة في إيديولوجيا «الحداثة»، والمتوجسين من فكرة «إعادة أسلمة المجتمع»، أن النهضة قد تغيرت، وأنها قد قطعت مع مرجعياتها الإخوانية، لتعلن بذلك «خروجها» النهائي من «الإسلام السياسي» المحكوم بشعارات «الإسلام هو الحل» و«الإسلام دين ودولة».. وتدخل في نموذج «الحزب المدني» المبني على مرجعية الديمقراطية بمعناها الحديث، مثلما صرح بذلك زعيمها راشد الغنوشي وأكد قادتها التاريخيون. لكن التصريحات وحدها لا تكفي، والنوايا لا تفسر التغيرات التي تحفّ بالحركات والظواهر السياسية، بل يقتضي الأمر وضع الإسلام السياسي، وحركة النهضة بشكل خاص، ضمن السياقات السياسية والثقافية والفكرية الحالية، وتحولات المجتمع التونسي نفسه. فمثلما «لا تتغير المجتمعات بأمر سلطاني»، فإن التنظيمات السياسية من حيث هي تنظيمات إجتماعية لا تتغير هي الأخرى بمجرد عقد مؤتمرات وارتداء ربطات عنق ومعانقة الخصوم السياسيين وعدم ارتداء الحجاب. الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد، ليس على مستوى أدبيات التنظيم السياسي فقط بل على مستوى القاعدة الاجتماعية والرؤية والسلوك والثقافة السياسية السائدة.

التجميل والتغيير

حاول الطاقم الاتصالي لحركة النهضة في مؤتمرها الأخير إضفاء صبغة «جمالية» على الحركة وعلى منتسبيها القدامى والجدد، تقطع مع تلك الصورة النمطية لحركة يتسم قادتها عادة بتجهم الوجه والملامح مثلما جرت عليه العادة لدى التيارات الدينية المتشددة. فبدت الوجوه منشرحة، وحضرت المحجبات بألوان زاهية، وتصدرت بعض من نجمات الفن والتنشيط التلفزي المقاعد الأولى وارتدى بعض من «صقور النهضة» البدلات الإفرنجية بدل «القميص السلفي»، بعد أن كانوا بالأمس القريب يفتون بتجريم الاحتجاجات الإجتماعية معتبرين إياها «فسادا في الأرض» وجب إقامة الحد على المشاركين فيها. تتساوق عملية التجميل هذه التي تمت مسرحتها إعلامياً من خلال عرض تقني فائق الحداثة، مع فكرة أن النهضة قد «تغيرت» وأنها لم تعد «إخوانية» وأن الإسلام السياسي لم يعد النموذج المفضل، بل إن «المدنية» و«الحداثة» مع بعض المسحة «الهويّاتية» المتعلقة بالانتماء الحضاري في جانبيه العربي والإسلامي هي المرجعية الأساسية. وبقدر أهمية هذا الإعلان، تظلّ فيه أعطاب من الناحية السوسيولوجية وحتى السياسية، ويظل هلامياً غير واضح الملامح.

تواترت التحليلات التي رأت في مؤتمر النهضة مجرد «حيلة سياسية» لتثبيت التأقلم لا غير مع سياق محلي ودولي ثبت فيه فشل الإسلام السياسي وتهافت مقولاته، وتُشَن فيه حملة ضد الجماعات الراديكالية المتشددة التي تنهل من نفس المعين الفكري للحركات الإخوانية.

يبدو أن مقولة «فصل الدعوي عن السياسي» كانت بمثابة الطعم الذي رمت به النهضة لخصومها السياسيين التقليديين، وروّجت له كثيراً عبر كل ما تمتلكه من وسائط دعائية، دون أن يتم التأصيل النظري والفلسفي لهذا التحول. فحتى كتابات زعيمها راشد الغنوشي لا تزال تتحرك في الأرضية المعرفية للفكر السلفي التقليدي الذي يعطي مساحة للخلط بين النطاقات الدينية والسياسية، ودون أن تدخل كذلك الحركة في عمليات «نزع السحر» والتشريح الفلسفي للمقولات الدينية التي تهيكل رؤيتها السياسية منذ تأسيسها في نهاية سبعينيات القرن الفائت وتحويلها إلى موضوع للنقاش العمومي. وعلى هذا النحو فحركة النهضة تعلن «تغييراً» مفرغاً من أية نظرية سياسية ومقولات تأصيلية لفكرة فصل «الدعوي عن السياسي» التي تعاني بدورها من مفارقات وتناقضات بيّنة. ذلك أن إعلان استقلالية الجناح السياسي عن الجناح الدعوي الذي سيتكفل به الصقور القدامى (تمت إزاحتهم من الواجهة، على غرار الزعيم التاريخي الحبيب اللوز) يعني في الحقيقة فتح المزيد من الهوامش الإستراتيجية لإعادة أسلمة المجتمع من القاعدة بعد أن تبين فشل إعادة أسلمته عبر امتلاك الدولة المتسمة في عمقها بالعقلانية والتنظيم، وكذلك بعدما تبيّنت شراسة المجتمع المدني التونسي وجزء من فئاته المتعلمة في فرض خيارات مدنية على الإسلاميين الذين لم يفارق حلم «تطبيق الشريعة» الكثير من قادتهم.

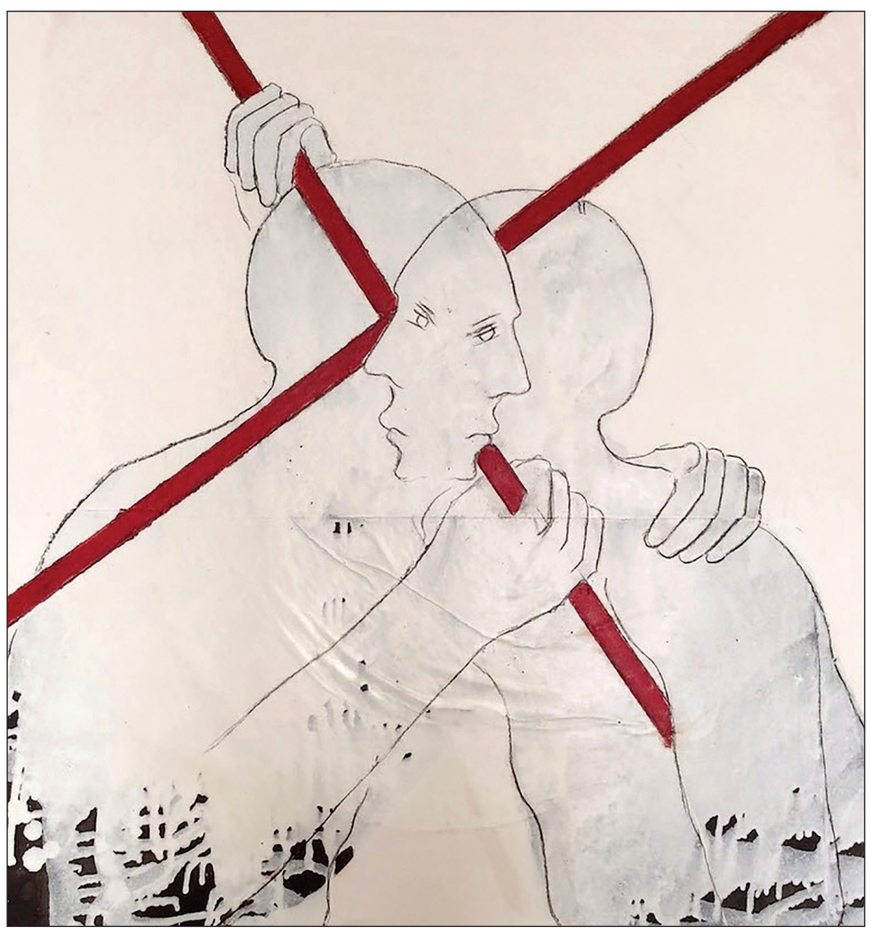

ماحي بنبين – المغرب

كما يعني فصل السياسي عن الدعوي إعطاء مساحة للعمل الخيري الجمعوي ذي المرجعيات الدينية في التكفل بالمسألة الاجتماعية ومعالجتها، خاصة في النطاقات الحضرية والريفية المقصية بفعل السياسات النيوليبرالية التي لم يقف ضدها الإسلاميون يوماً. وهو أمر ينسجم مع اقتصاد السوق الذي يدافع كبار كهنته عن مقولة الانسحاب التدريجي للدولة من التكفل بالمسألة الاجتماعية. وفي اللحظة التي تغيب فيها الدولة عن التكفل بالاجتماعي، فإن الديني والدعوي والأخلاقي هو الذي يأخذ مكانها. وعلى هذا الأساس، فحركة النهضة تستفيد أيما استفادة من مقولة «فصل الدعوي عن السياسي»، حيث ستعمق انخراطها في المجتمع وبخاصة فئة الطبقات المتوسطة والشبابية المسكونة بالخوف واللايَقين إزاء المستقبل، بفعل الجمعيات الخيرية التي ستنفصل عنها على نحو شكلي، وبفعل الكتاتيب القرآنية والأئمة الموالين لها. وهنا بالذات تكمن المفارقة. ففصل السياسي عن الدعوي لا يبدو كفعل تغيير راديكالي لإيديولوجيا سياسية بل هو في الأصل إستراتيجيا سياسية عملت النهضة على تسويقها وتحويلها إلى شعار المرحلة. وهي إستراتيجيا فاعلة ستجعل النهضة في مواقع متقدمة مقارنة بالأحزاب اليسارية التي لم تقدر حتى الآن على التجذر الاجتماعي. يغدو الفصل وصلا وتمكينا. ومن السذاجة الاعتقاد أن حركة النهضة والحركات ذات المرجعيات التوتاليتارية (الأمة، الدين، القومية، العرق) تتخلى بسهولة عن أدوات الحشد والتعبئة التي تعتمدها، خاصة إن كانت المقولات الدينية احدى هذه الأدوات التي أثبتت فاعليتها ونجاعتها لحركة سياسية تتحرك في مجتمع لا يزال المقدس يهيكل رؤيته للعالم، ولا تزال تجربته التحديثية معطوبة وغير مكتملة، ولا يزال الفرد فيه هو «فرد منتصف الطريق»، يعيش معاناة المواءمة بين التقليدي والحديث، ولا يزال الاعتقاد الراسخ هو أن الدين شأن جماعي وعمومي وليس شخصيا وذاتيا وحميما.

فهل يمكن أن تتغير حركة النهضة دون وضع الدين الإسلامي نفسه موضوع تحليل تاريخي بعيداً عن السياجات الدوغمائية المريحة؟ هل من الممكن أن تتغير النهضة وراشد الغنوشي يحمل صفة «الشيخ» التي تحيل في مدلولاتها إلى نموذج سياسي وسلطوي يقوم على ثنائية «الشيخ والمريد» بمحمولاتها الرمزية التي تعني الطاعة والولاء، التي تتعارض مع الممارسة الحديثة للفعل السياسي.

زمن «الإسلاموية الجديدة»؟

حركة النهضة، منذ أن لمّت شتاتها بعد سنوات الجمر والمنفى، أصبحت أحد أعمدة المشهد السياسي التونسي، مستفيدة من تشتت بقية القوى السياسية. ولقد أجبرها الانخراط في الحكم على تقديم تنازلات مؤلمة تتعلق خاصة بمقولة تطبيق الشريعة كمرجعية في الدستور الحالي، والقبول بالنص على مدنية الدولة، وهو تنازل فرضته القوى المجتمعية المدنية. وتتحالف النهضة حالياً مع حزب «نداء تونس» الذي يرأسه الباجي قائد السبسي في إطار ما اصطلح عليه بالتوافق، وفرضته طبيعة اللعبة السياسية والالتزامات مع القوى الدولية المؤثرة. وبدخول النهضة منذ خمس سنوات في منطق الحكم والدولة، صارت تنحو نحو «إسلاموية جديدة»، أو ما يصطلح على تسميته بـ «ما بعد الإسلاموية» التي تبزغ في ظل السياقات الحالية للعولمة، بعد أن اتضح الإفلاس الفكري لمقولات الإسلام السياسي التي هيمنت في السبعينيات والثمانينيات، لتأخذ مكانها رؤية جديدة يقول عنها عالم الاجتماع آصف بيات أنها «تمثل سعياً نحو دمج التدين بالحقوق والإيمان والحرية والإسلام، بالتحرر». لكن مع هذا، لا تزال حركة النهضة ممزقة بين خطابات اللحظة التأسيسية والتنظيم الحديدي للحزب، وبين خطابات جديدة تبحث عن إعادة تشكيل للإسلام السياسي على نحو يتواءم مع منظومة حقوق الإنسان الكونية بما تعنيه من احترام للفرد كذات حرة ومستقلة، وبما يعنيه من اعتراف بالتعدد والإختلاف. بين هذا وذاك، يبدو أن السلوك السياسي والفكري لحركة النهضة لا يزال يتحرك في منطقة رمادية، أضفت على مؤتمرها الأخير الالتباس والغموض.

وقدرة الإسلاميين على التأقلم أفضل وأكثر فاعلية من فعل التغيير الجذري نفسه الذي قد تكون نتائجه وخيمة على حركة يدرك قادتها جيدا معنى التنظيم وفاعلية التحرك كـ «جماعة» بمعناها الطائفي. ذلك أن حركة النهضة ليست مجرد حزب يراهن على الوصول إلى السلطة، بل هي أشبه ما تكون «بالمجتمع السري». فكرة فصل الدعوي عن السياسي شعار فرضته مقتضيات المرحلة التاريخية والظرف. وهو ما تؤكده تحليلات الراحل حسام تمام الذي أكد على قدرة هذه الحركات على التأقلم مع التغيرات والتحولات وأن قدرتها الأساسية تستمدها أساساً من «مركزية العمل الجماعي ووحدة التنظيم في الفكرة الإخوانية وقوة التأسيس الديني لهذه الفكرة التي مثلت حماية كبيرة للجماعة».

فؤاد غربالي
باحث في علم الاجتماع، من تونس

فكـــرة

إسرائيل ..
ليس الورديّ اللون الوحيد هنا

«هل تريد الاحتفال بحرية كونك مثلياً في منطقة حرب محاطاً بالاحتلال العسكري؟» بهذا السؤال الاستنكاري تبدأ مجموعة من الفيديوهات التي أعدتها مجموعة Pinkwashing Israel (جعل صورة إسرائيل ورديّة). بعد ذلك يذهب كل فيديو إلى تعداد الجرائم التي سيتغاضى عنها كلّ مشارك في «موكب الفخر» (Pride Parade) الذي انطلق في تل أبيب في الثالث من حزيران/يونيو الفائت. فمن جدار الفصل الذي يعيق حركة الفلسطينيين، المثليين منهم وغير المثليين، إلى الاعتداء على الحرية وحقوق الإنسان الأساسيّة، وحصار غزّة، وبناء المستوطنات..

يقف وراء هذا المجهود جناح الكويرز في «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS) الذي يضمّ ناشطين مثليين التفتوا إلى خطورة تسويق اسرائيل عاصمتها على أنّها جنّة الحريّة للمثليين، والتغاضي عمّا يحيط بهذه «الجنّة» من انتهاكات. يواجه هذا النشاط آلة تسويقية حكومية ضخمة أنفقت هذا العام 4 ملايين دولار على تعزيز موقعها باعتبارها وجهة سياحية للمثليين واستطاعت مضاعفة عدد هؤلاء السياح خلال سنوات قليلة إلى ما يزيد عن 50 ألف سائح سنوياً. بدأت هذه الآلة تصير أكثر فاعلية منذ عام 2007 مع إيكال مهمّة تلميع صورة إسرائيل وتسويقها لرجل يدعى إيدو أهاروني الذي اعتبر أنّ طريقة تسويق الماركة التجاريّة (إسرائيل) التي أوكلت إليه يجب أن تختلف عن طريقة التسويق التي كانت متبعة سابقاً (الحديث عن الحق التاريخي واللعب على عقدة الذنب الأوروبية)، وأنّ الوقت قد حان للعمل على إظهار اسرائيل كواحة للحرية وسط مجموعة من الذئاب القامعين لكلّ مختلف. اعتبر أهاروني ومن معه أنّ التوجه الأساسي يجب أن يكون نحو غير المسيسين. النخبة السياسية الإسرائيلية تهرب من السياسة نحو الحرب حيناً ونحو الترفيه حيناً آخر. هكذا كان العمل على الانتقال من صورة بلد في حالة حرب مع جيرانه طول الوقت إلى بلد يستقبل الباحثين عن المهرجانات الموسيقية والسينمائيَّة. ومن بين عناصر الجذب كان تقديم إسرائيل على أنّها مكان يستطيع فيه ذوو الميول الجنسية المغايرة ممارسة حرّيتهم، مع أنّ عنصر الجذب الآخر في هذا المجال كان تقديم إسرائيل كمكان يمكن للذكور أن يجدوا فيه نساءً جميلات ورشيقات يستمتعن بشمس المتوسط!

ربّما يكون أهاروني قد نجح في تغيير شيء من صورة إسرائيل، ما أهّله لأن يصبح اليوم القنصل العام لها في نيويورك لكنّ في منطق الرجل وآلته ما يشبه منطق النمر الورديّ الذي يحاول طول الوقت تقديم وجهة نظره على أنّها الوحيدة الصادقة ويتجلى هذا التقديم في أعلى درجاته عندما يصرّ على تلوين كلّ شيء بلونه. تبدأ مقاومة هذا في جعل من هم بعيدون عن الصراع يرون الألوان الأخرى في الحيز المكانيّ الذي يتحرك فيه منطق أهاروني: الأحمر مثلًا أو الرّماديّ!

ربيع مصطفى

المديونية التونسيّة: القفز إلى الهاوية

كشفت ميزانية العام 2016 أن حجم ديون تونس قد ناهز 20 مليار دولار. هذا الرقم الذّي أثار استهجان الخبراء الاقتصاديّين وعدداً من منظّمات المجتمع المدني، لم يكن له التأثير نفسه على الحكومة التونسية الحالية، التي مضت قدما في سياسة التداين للتنفيس عن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد منذ أكثر من خمس سنوات.

منتصف شهر نيسان/ أبريل الماضي، أعلن صندوق النقد الدولي عن موافقته تقديم قرض جديد بقيمة 2.8 مليار دولار ضمن اتفاقية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي. مبلغ قد ينقذ الحكومة لحين، في ظل احتقان شعبي متزايد نتيجة استمرار الأزمة الاقتصادية التي مسّت جميع فئات المجتمع. ولكن من جهة أخرى، فإن هذا الدين الجديد لن يكون سوى خطوة جديدة في سياسة الهروب إلى الأمام التي انتهجتها جميع الحكومات المتعاقبة.

الإنقاذ المشروط

في شهر أيّار/ مايو 2014، أعلن صندوق النقد الدولي إيقاف جميع القروض والمساعدات المبرمجة لتونس إلى حين استكمال حزمة الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. الإنذار المبطّن للحكومة التونسية حينها جاء ردّاً على تلكؤ هذه الأخيرة في تنفيذ «نصائح» هيئات النقد الدولية بخصوص هيكلة الاقتصاد المحلي ومعالجة وضعية المؤسسات المالية العمومية. إنذار تزامن مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدّلات التضخم إلى مستويات قياسيّة بلغت حينها 6.2 في المئة. لكن، وبالمقابل، لم تقدّم مختلف الحكومات التي سيّرت البلاد خلال المرحلة الانتقالية بين 2011 و2014، على تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، وذلك لاعتبارات سياسية وانتخابية عدّة، واكتفت بتقديم الوعود والتعهّدات، حيث تميّزت تلك الفترة باضطرابات سياسية وأمنية أطاحت خمس حكومات وبقي ذلك إلى حدود الانتخابات التشريعية والرئاسية والمصادقة على الدستور التونسي الجديد في شباط/ فبراير 2016.

وتتلخّص حزمة الإصلاحات المطلوبة حسب المراسلات التّي تم الكشف عنها بين وزارة المالية التونسية والبنك المركزي التونسي من جهة، وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى، في رسملة البنوك العمومية وتدعيم استقلالية البنك المركزي والمضي قدما في تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. إضافة إلى مراجعة منظومة الدعم والتحكم في كتلة الأجور ونفقات التسيير والتصرّف العموميّة، وأخيرا المصادقة على مشروع مجلّة الاستثمار الجديدة وقانون إصلاح القطاع البنكي والمؤسسات المالية، وأخيرا مشروع الإصلاح الجبائي.

«شرعية» المضي نحو الهاوية

بداية 2015 كانت الانطلاقة الجديّة لسلسلة من الإجراءات الحكومية الرامية لتنفيذ إملاءات صندوق النقد الدولي. فالحكومة الجديدة ورثت تركة اقتصادية ثقيلة، بعجز في الموازنات العموميّة تجاوز 6 في المئة سنة 2015، وتراجع المؤشر الصناعي بـ0.9 في المئة، وتراجع معدّل الاستثمارات في مختلف القطاعات خلال الشهرين الأول من 2015 بـ25.3 في المئة، إضافة إلى أكثر من 600 ألف عاطل عن العمل متحفّزين إزاء سيل الوعود التي أغدقت على مسامعهم طوال الحملات الانتخابيّة.

وأمام تعاظم الضغط المطلبي، وتفجّر المواجهات في أكثر من محافظة، خصوصا في الحوض المنجمي والجنوب الشرقي للبلاد، واعتراف الحكومة باستحالة توفير اعتمادات جديدة للتنمية والتشغيل، عاد الحديث مجدّدا حول قرض صندوق النقد الدوليّ.

بين تاريخ اجتماع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في 13 أيّار/ مايو الفائت، وتولّي حكومة الحبيب الصيد زمام الأمور في أوائل 2015، بدت خطوات الحكومة التونسيّة متسارعة لتنفيذ حزمة الشروط المطلوبة لضخّ مليارين و800 مليون دولار في خزينة الدولة التونسيّة التي لمّح القائمون عليها في أكثر من مناسبة إلى اقتراب شبح الإفلاس منها والعجز المرتقب عن صرف الأجور. واستطاعت الحكومة التونسيّة فرض إجراءاتها «الشرعيّة»، مستفيدة من أغلبيتها النيابيّة، وتحالفها مع الإسلاميين.

البداية كانت بالمصادقة تباعا على رسملة البنوك العمومية في 6 آب / أغسطس 2015، وتمرير قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاصّ في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. واصلت الحكومة المضي قدما في تقليص الدعم، خصوصا على المحروقات، وتجميد الانتدابات في القطاع العمومي للضغط على حجم الأجور في كانون الأوّل/ ديسمبر 2015.

مطلع 2016، أدى ضغط الشارع المستنزَف من البطالة وتراجع المقدرة الشرائية وارتفاع نسب الفقر (التي فاقت ثلث السكان في الشريط الغربي من البلاد)، إلى انفجار موجة من الاحتجاجات، طالت معظم المحافظات للمطالبة بالتشغيل والتنمية، وهددت بشكل جديّ استمرار الحكومة الحاليّة. فكانت ردّة الفعل الرسمية هي إطلاق المزيد من الوعود والتسريع أكثر في تنفيذ «الإصلاحات الهيكليّة»، لتتمّ المصادقة في 11 نيسان/ أبريل 2016 على مشروع القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، وبعد ذلك بشهر، تمرير القانون المتعلق بالبنوك والمؤسسات الماليّة.

في نهاية المطاف، نالت الحكومة التونسيّة جائزتها بالموافقة النهائيّة للبنك الدولي على إسناد القرض المرتقب. لكن وضعيّة الاقتصاد التونسيّ وعمق الأزمة التي تراكمت مسبّباتها طوال العقود الثلاثة الماضية، ستبتلع القرض الجديد ليعود الجميع إلى المربّع الأوّل.

الثقب الأسود

قد تتحوّل القروض إلى حلّ مقبول لدفع العجلة الاقتصاديّة وإعادة النشاط لمختلف القطاعات عندما تشحّ موارد الدولة وتغيب إمكانيات التمويل الذاتي نتيجة ظرف اقتصاديّ صعب، لتكون النتيجة استعادة عافية الاقتصاد المحلي واستئناف الإنتاج وخلق القيمة المضافة المرجوّة لتسديد القروض.

لكنّ الفرق بالنسبة للاقتصاد التونسي، يتمثّل في إنهاكه بالقروض السابقة، وتعطّل الإنتاج في مختلف القطاعات خلال الأشهر التي تلت «يناير»2011، حيث تراجعت مختلف المؤشرات الاقتصاديّة في ظلّ انكماش الدورة الاقتصاديّة وتراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية نظراً لاضطراب الوضع الأمني والسياسي. هذا الوضع الجديد عمّق عجز الموازنات العموميّة، خصوصا مع ارتفاع ديون البلاد التي صارت تستنزف سنويا 53 في المئة من الناتج المحليّ الخام على حساب التنمية والاستثمار العموميّ. بل اعترف رئيس الحكومة نفسه، أنّ عجز الموازنات الماليّة يعود بالأساس إلى تفاقم الاستهلاك وغياب رؤية واضحة لمخطّط تنمويّ شامل. إذاً فإنّ الاستدانة ستكون من أجل تغطية المصاريف الاستهلاكيّة، وهنا يكمن ضرر هذه القروض.

فنجاح خيار التداين الخارجي مرتبط برؤية اقتصاديّة واضحة تقوم على تمويل مشاريع ذات مردودية اجتماعية واقتصادية عالية لتسهم في خفض نسب البطالة وخلق أرباح تمكّن من تغطية قيمة الديون وضمان استمرارية المشاريع الاستثمارية المنجزة. لكنّ السياسة التونسيّة القائمة على التداين من أجل تغطية نفقات الاستهلاك التي تبتلع 70 في المئة من موازنات تونس، وإن حقّقت انفراجا «وهميّا» على المدى القريب، فإنّها لن تلبث أن تعود بالبلاد إلى المربّع الأوّل من العجز والاختلال في الموازنات المالية ليرتهن الاقتصاد للمديونية. هذه المرحلة الأشبه بعمليّة التنفسّ الاصطناعيّ للاقتصاد الوطنيّ، حيث يصبح هذا الأخير عاجزا عن الصمود من دون تدفّق الأموال من الخارج: لتسديد الديون القديمة من جهة وتوفير السيولة لنفقات التصرّف من جهة أخرى.

الاستجابة «للإصلاحات الهيكليّة» للاقتصاد التونسي لم تكن تجربة جديدة، حيث شهدت البلاد في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة انتفاضة شعبية عُرفت بثورة الخبز سنة 1984، وكانت ردّ فعل عنيف على قرار الحكومة آنذاك رفع الدعم عن الخبز في سياق تعديل منظومة الدعم الغذائيّ. ولم تتوقّف منذ ذلك التاريخ هذه السياسة القائمة على فرض الإصلاحات المسقطة من هيئات النقد الدوليّة بهدف «تحرير» الاقتصاد التونسيّ بالكامل وإخراج الدولة من الدورة الاقتصادية، وإن بنسق أقل سرعة وبمرونة أكبر. لكن الهزّة السياسيّة التي عرفتها البلاد سنة 2011، وارتداداتها القاسية على الوضع الاقتصاديّ، مثّلا فرصة ذهبيّة للضغط بشكل أكبر على الدولة التونسية وإجبارها على الانصياع وتنفيذ الرؤية الاقتصادية الخاصّة بصندوق النقد الدوليّ مقابل مساعدات جديدة، وهو ما تمضي إليه الحكومة صاغرة.

محمد سميح
باحث من تونس

السفير العربي

قضية

3.5 مليار دولار المبلغ الذي استثمرته السعودية مؤخراً بشركة «أوبر» لخدمة سيارات الأجرة. وإذ تقول الشركة إن هذه الأموال ستساعدها على التوسع في منطقة الشرق الأوسط، تشير إلى أن 80 في المئة من مستخدميها في السعودية من النساء، حيث تُحظَّر عليهنّ قيادة السيارات.

مقابلة مع المعمارية سلمى سمر الدملوجي

عن مفهوم العمارة المنحازة للناس وعن الشغف بعمارة اليمن

مقابلة مع سلمى سمر الدملوجي، المعمارية العراقية المقيمة في لبنان والأستاذة في الجامعة الأميركية ببيروت.

□ أين عملتِ قبل الوصول إلى الجامعة الأميركية ببيروت؟

كنت مقيمة في بريطانيا لمدة أربعين عاماً، تركتُ العراق في عمر 17 سنة وذهبت لدراسة الهندسة المعمارية في AA (Architectural Association School of Architecture) تخرجت وأتيت إلى لبنان عام 1977 لكي أعمل، وكنت صغيرة ولديّ طموحات. وكنا محاطين بأشخاص ملتزمين وأناس يعملون وناشطين في جميع المستويات التي ممكن التغيير فيها، أو الحلم أن نكون جزءاً من تغيير المجتمع، وتغيير المدن والقرى والريف.. وكافة الحركات على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية.

المؤسسة التي تخرّجت منها في العمارة ببريطانيا كان تعليمها ثورياً، ولحدّ الآن، رغم تغير النمط فيها نحو النيوليبرالية، لكنها بقيت يُعرَف عنها بأنها تنتج أفكاراً مرادفة وأفكاراً بديلة، وهي مدرسة بديلة للعمارة. لهذه الأسباب شعرت وقتها أن عودتي إلى لبنان كانت مناسبة رغم أن أهلي كانوا معارضين لهذا القرار، وخاصة والدي، بسبب الحرب. وكان البلد في فترة ما بعد تل الزعتر ومقتل كمال جنبلاط. كانت فترة صعبة جداً، لكن في الوقت نفسه كان الشباب لديه أمل كبير في التغير والثورة بجميع أشكالها، إن كانت لبنانية أو فلسطينية أو عربية. كان لبنان مركزاً مهماً جداً في تلك الفترة لجميع الوافدين من العالم، ممن يعانون الغربة القسرية والطوعية، وكان هناك عرب وأجانب وعراقيون وسوريون، بالإضافة إلى مصريين وتونسيين.. فكان لبنان محطة للتبادل والتفاعل، والجو كان مغرياً جداً، وكان هناك إمكانية للعمل. اشتغلت فترة قصيرة في دار الهندسة وشعرت بملل شديد، وراجعت نفسي وقلت إنني تعلمت 5 سنوات ليس لكي أجلس خلف مكتب أصمم برادات مثلجة، فتركت دار الهندسة من غير أن أخبرهم السبب.

أحببت أن أدخل التعليم، وعلّمت في الجامعة الأميركية اللبنانية وعلّمت في الجامعة اللبنانية في قسم الآثار مادتين: واحدة عن الخط العربي الإسلامي – وكان لدي شغف كبير بالعمارة والفنون الإسلامية كجزء حي، نحييه ونعيد صياغته في تفهمنا مبدأ العمارة العربية والإسلامية بشكل عام، ليس من منطلق متحفي ولكن من منطلق حي معاصر ومستقبلي. ومادة أخرى في الهندسة الإسلامية وطريقة تطبيقها. وكان ذلك غريباً نوعاً ما للطلاب، ولكن ليس غريباً بالنسبة لي لأنني تمرّست فيه ودرسته مع بروفسور كيث كريتشلو في AA، وهو مؤلف لكتب عدة عن الموضوع، والآن أفكر فيه وأعتبره نابغة. كان شيئاً جيداً بالنسبة لي أن درست معه كما تابعت معه الدكتوراه أيضاً.

عملت في لبنان لمدة وسكنت فيه، كما ذهبت إلى مصر لأنني كنت أعمل مع حسن فتحي وهو مهندس معماري عملت معه لفترة سنة كتدريب بين المرحلة الأولى والثانية في العمارة. ولكن بسبب حماس رئيس الجامعة والأساتذة فقرروا احتسابها كسنة إضافية وكأنني درست أربع سنوات. تخيلي أن في عام 1977 في بريطانيا يعرفون حسن فتحي ويقدرون أهميته في العمارة الطينية والعمارة الإسلامية، بينما ما زلنا هنا لا نعرف حتى الآن مَن هو.. رجعت إلى لبنان درست في الجامعة اللبنانية ومعهد «الفنون الجميلة» والجامعة الأميركية اللبنانية لمدة سنة أو سنتين، وفي الوقت نفسه تسلمت عملاً في مؤسسة كنت جزءاً من تأسيسها، وهي لترجمة كتب أو ما يكتب عن العمارة الإسلامية والعربية من الأجنبية إلى اللغة العربية، وشكلنا «دار المثلث» وكنت مسؤولة عن التصميم. لذا أعتقد أن دراستي المعمارية كانت شاملة ومكنتني من العمل كمصممة غرافيك، وكنت أعمل تصاميم لكتب من غير أن أعرف أن اسم هذا العمل هو «graphic design».

وكان ضمن مسؤولياتي العمارة العربية والإسلامية. عملت كتاب تلوين للأطفال عن الخط العربي، وقمت بكتاب عن الزخارف الهندسية، وحصلت على جائزة عنهما في معرض الكتاب في بيروت سنة 1981. وكنت أتباحث مع عصام السعيد بخصوص ترجمة كتابه Geometric Concepts in Islamic Art and Architecture وهو كتاب مهم جداً عن المبادئ الهندسية بالتصميم المعماري والتصميم الفني الإسلامي.

□ كيف رجعت إلى لندن؟

عندما حصل الاجتياح الإسرائيلي 1982، كنتُ متزوجة ولديّ ولد، وكان زوجي مضطراً لترك لبنان، فعشنا في مصر لمدة سنة. لكن قبل أن أترك لبنان، شعرتُ أنني أريد أن أتخطى نقطة محددة قد وصلتها في ذلك الحين، فذهبت الى اليمن، لكن قبل ذلك، أتاني عرض للعمل في الإسكوا (اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، الامم المتحدة). استغرب مصطفى الجاف وقتها (رئيس قسم المستوطنات البشرية) لماذا أتقدم الى هذه الوظيفة التي تتطلّب الذهاب الى اليمن. قلت له إنني منذ سنة 1974 أنوي الذهاب إلى اليمن لأنني مهتمة بالعمارة الطينية نتيجة عملي مع حسن فتحي وأهتم للـ Earth architecture. وظّفت وذهبت إلى اليمن وأحسست أنني أريد أن أكمل الطريق الذي بدأته في العمارة.

عندما ذهب زوجي الى مصر قررت الالتحاق به، وكانت مناسبة جيدة للعمل مع حسن فتحي من جديد. وكان حسن فتحي شخصاً عزيزاً جداً عليّ وقريباً جداً مني مهنياً وتأثرت به وبعمله كثيراً. إلى اليوم، الأعمال التي أقوم بها أعتبر أنه هو وآخرون لهم أثر كبير في تكوين تفكيري وفي تشجيعي، وهو مَن شجّعني للذهاب إلى اليمن، وكنت أعمل في اليمن الجنوبي. كان العمل صعباً، واليمن الجنوبي وقتها كان اسمه كوبا، بما معناه أن اليمن شيوعي أو اشتراكي. كنت مهتمة بشكل المدن الموجودة في حضرموت.

قررت أن أقوم بدراسة الدكتوراه. فرجعت إلى بريطانيا ودرست الدكتوراه في Royal College of Arts .

ذهبت في 1984 إلى بريطانيا بعد تجميع مواد من خلال العمل في اليمن ومن خلال البحث والتصوير، ومن هذا الزخم تكونت مادة الدكتوراه بعنوان

The Architecture and Town Planning of Two Cities in Hadramout: Chibam and Terim

□ ما هي مقاربتك الخاصة بالعمارة؟ تحبين الفن وتقولين إن الفن الإسلامي هو فنّ حيّ وليس للمتاحف فقط، هل تتبنين مفهوماً محدداً للعمارة؟

الموضوع سهل جداً بالنسبة لمفهومي في العمارة. أنهيت دراستي في AA، عدت إلى بيروت بعد أول سنة، وكان لديّ همّ إخبار والدي (الذي كنت على علاقة وطيدة به وعلاقة فكرية أيضاً) أنني غير مهتمة بدراسة العمارة، وأعتقد أنني أريد أن أدرس شيئاً آخر، لكنني لا أعرف ما هو. ولم أفتح الموضوع مع والدي لأنني كنت في حيرة من أمري. عندها، وبالصدفة تعرفت إلى صديقة في وقتها أي عام 1971 في بيروت، وعندما عرفت أنني أدرس العمارة قررت إعطائي كتاباً لأقرأه لأنه قد يهمني. كنا كمعماريين مهتمين بالرسم والموسيقى أكثر من القراءة، لكنها أعطتني كتاباً اسمه «العمارة للفقراء» (Architecture for the Poor)، كان الكاتب هو حسن فتحي، ولم أكن قد سمعت به من قبل. وأخبرتني أنها تسكن في مصر وأن هذا الكتاب لديها وستعيرني إياه وأنها تحب أن اقرأه وتحب أن أزورها في مصر. أخذت الكتاب وبدأت بقراءته ليلاً وعندما أنهيت المقدمة فهمت أنني أحب العمارة، لكن الآن فهمت أي نوع عمارة أريد أن أدرس. وانتهى الموضوع وقررت ماذا أريد وإلى أين سأذهب.

□ ماذا فعلت في اليمن؟

اليمن قصةٌ طويلة. سنة 1974، شاهدت فيلم بازوليني «ألف ليلة وليلة»، وكنت أشاهد كل أفلامه وأتابع الإيطاليين والفرنسيين.. وتفاجأت في وقتها. أذكر جيداً إحساسي وأنا أجلس في قاعة السينما وأين كان المكان والتاريخ. عندما رأيت مشاهد اليمن التي مرت في الفيلم أمامي أحسست أنني أمام رهبة عظيمة من الجمال والكمال والقوة في التعبير المعماري لكونها عمارة طينية في زبيد وصنعاء.. الآن نرى الفيلم بطيئاً.. لكن من وقتها رسخ في رأسي أنني أريد أن أذهب للعمل في هذه البلاد. كنت وقتها في السنة الثانية او الثالثة من دراسة العمارة وكنت قد تعرفت إلى حسن فتحي ومن بعد ما قرأت كتابه التقيت به في مقهى الإكسبريس... اليمن قديمة في حياتي وعندما ذهب إليه في 81 ــ 82 شعرت أنّ هذا الشيء جزءٌ مني. آخر مرة ذهبتُ إلى اليمن كانت في شباط/ فبراير 2013.

□ اشتغلت كثيراً في اليمن وحصلت على جائزة عالمية على عَملك فيه وعلى الكتابة حوله، كيف ترين علاقتك الحالية باليمن؟

لأن لأبي تاريخه الماضي المتعلق بالحكم البائد في العراق (نوري السعيد)، كان يمنع أي أحد في البيت أن يكون له علاقة أو شغف بالعمل السياسي، في وقت كان هو من علّمنا السياسة! لكني تعلّمت ولفترة طويلة في بريطانيا أن تكون كل الأعمال التي أقوم بها أرفع من السياسة، ولهذا السبب كل أصدقائي كانوا بأحزاب ومنظمات ومقاومة لكن أنا شخصياً ما كنت منتمية لإحداها. ولكن أي تخريب سياسي مثل هذا الحاصل اليوم للأسف في اليمن أو العراق لا يمكنه أن يقطع صلة إنسان ببلد أو مجتمع أو بعمارة أو مدن عشقها وعاش فيها. أنا إذا قالوا لي غداً أنهم ينتظرونني في اليمن، فبالتأكيد أذهب إلى هناك. حتى أنني أذهب من تلقاء نفسي دون دعوة من أحد. أما الآن فلا أريد أن أذهب إلا للقيام بشيء محدد، وكنّا لحد الآن في حضرموت محميّين، ولا قصف هناك، لكن للأسف وصلني أن هناك قصف في شيبام وتضررت مبانٍ فيها. شيبام هي أقدم مدينة لناطحات السحاب بالعالم، وهي مبنية في وادي حضرموت. البيوت فيها من 7 أو 8 طوابق مبنية من الطوب النيئ غير المحروق. وبغضّ النظر عن التخريب، من المهمّ أن نعرف أين توجد الحاجة لوجودنا. وأنا أعتبر أن من أهم المنظمات التي تتمتع بالنبل في الوقت الحاضر هي منظمة «أطباء بلا حدود» مثلاً، ولو كنتُ طبيبة لكنت التحقت بهم بالتأكيد. بينما أنا معمارية، وأتمنى أن أستطيع أن أقدم ولو شيئاً من خلال التعليم لجيل من الممكن من بعدي أن يقدر على تقديم أي شيء لم أستطع فعله. بالمقابل أنا في اليمن أو في أي بلد أذهب إليه أذهب لسبب واحد وهو إمكانية أن أساعد وأسأل نفسي بماذا يمكن أن أساعد، إن كان بصنعاء أو حضرموت أو غيرهما لا يهمّ، إن كان في الإعمار أو في إعادة الإعمار.

□ ما هي ملاحظاتك حول تعليم العمارة في لبنان كونك أستاذة في الجامعة الأميركية ببيروت؟ وهذا أمر مهم في ظل الحديث عن الاستمرارية والنقل بين الأجيال.

وقت مقابلة العمل في الجامعة الأميركية، سألتني اللجنة أنني، وقد درّست في العالم ولدي كتب ألّفتها وخبرة، فما الهدف من المجيء للتعليم في الجامعة الأميركية ببيروت؟ كان سؤالاً غريباً، حتى عندما التقيت بالأساتذة، هناك من كان لديهم تساؤل حول أنني قد درّست في بلاد وجامعات مشهورة والآن أتيت إلى هنا وإلى هذه الجامعة. قلت وقتها أنني أتذكر شيئاً قاله لي حسن فتحي عندما أتى إليه السادات لكي يبني بيتاً في أسوان على أساس أنه يعتبر نفسه الفلاح المصري الأول. قلتُ له «كيف ستبني للسادات ونحن نعمل للفقراء والمجتمعات المعدومة؟». أجابني «عندما يأتي الأمير حتى أبني له بيتاً أصبح أنا الأمير وعندما أصمم للفلاح أصبح أنا الفلاح الذي يصمم للفلاح». هذا هو مبدأنا كمعماريين. في النهاية أنا قلت لهم هذا الشيء في المقابلة ولا أعرف ما فهموا من هذا الكلام، لكن أعرف أنه صحيح جداً. عملت سنين كثيرة في الغرب لكنني وصلت لقناعة: في الذي اسمه «الغرب»، كنت أعلّم الحضارة الطينية والمهتمون بها أكثر من بلادنا، وأعلّمهم عن حسن فتحي، وأعلمهم عن العمارة الإسلامية، وأعلّمهم عن التصميم الهندسي geometric formation and configuration، أي ما يسمّونه في العربية «الزخارف» ــ وهي تسمية متخلفة لأن هذا نظام هندسي ــ وهو علم له علاقة بالشعر واللغة والمقرنص والتعقيد والفلسفة، ومن بدأ بوضع أسسه الإغريق كما الكندي والفارابي وإخوان الصفا.

أتيتُ للتعليم هنا وأنا فرحة جداً بذلك، وبأن لدي كل هذه الخبرة ونشرت 12 كتاباً عن العمارة في المنطقة، فمن المفترض أن يكون لي تلامذة في المنطقة، وفي مدرسة مثل الجامعة الأميركية، وأن تكون بأفضل موقع حتى أقدر أن أعطي وأتخلى عن كم هائل من البحوث والمعلومات التي كنت لفترة طويلة أتابعها (ربما لمدة 40 عاماً). وكان هناك نقطة أنني في بريطانيا درّست في الدراسات العليا وأغلب تلامذتي هم في هذه المرحلة (ماجستير أو دكتوراه). لكن الفرق أنه جامعة Architecture Association بلندن، كانت المحاضرات والمادة مفتوحة لكل الجامعة والتلاميذ من كافة أنحاء الجامعة يأتون لحضور المحاضرات حول العمارة العربية.

أعتقد أنه من الممكن الاستفادة من هذا هنا، وقد بدأت بإعداد مقدمات وبرنامج للدكتوراه في قسم العمارة، والآن نعمل على برنامج للماجستير المعمارية حول عمارة المنطقة، وبالتأكيد بالإضافة إليّ هناك زملاء متخصصون ومشاركون في هذا البرنامج وفي «العمارة المحترمة للبيئة» Sustainable Architecture التي أعمل عليها كثيراً، وأخذت فيها جائزة Global. إذاً فما أقوم به في العمارة الطينية أقوم به في العمارة المستدامة، وأدخلنا تخصصاً في العمارة المستدامة والبيئة كذلك تخصصاً في التكنولوجيا والتصميم. أشعر بالغبطة أنني استطعت أن أقدّم شيئاً ما في هذه الفترة القصيرة بالطبع. البرنامج يحتاج إلى وقت للحصول على الموافقات والعمل به، لكن على الأقل استطعنا أن ندخل برنامجاً جديداً في العمارة. الأهم من ذلك أنني أقوم بإعطاء مادة في العمارة والثقافة، أي ليس في التاريخ، والتلامذة يعتقدون أن التاريخ شيء مملّ ويدرسونه فقط لأنهم مرغمون على دراسته في السنين الأولى. لذا أستعمل كلمة ثقافة وأدخل مفهوماً، وأقدّم مادة حول الهندسة الإسلامية ضمن مفهوم الثقافة. وفي هذه المادة أذهب بهم إلى مدينة فاس مثلاً، فيبقون هناك لمدة أسبوع، ونقوم بمشاريع مع مؤسسة إعادة التأهيل في فاس والتي اسمها أدار Adare.. وأنا فخورة جداً بتلامذتي من هذه الناحية.

□ هل يشعرك هذا أو يشعر تلامذتك بالتناقض بين ما يدرسون وبين المدينة التي يعيشون فيها؟

عندما كنا في فاس دخلنا إلى مدرسة البوعنانية، وكنا نزور المدارس في الطريق، ولأنّ المشاريع هي في فاس القديمة، فقالت إحدى طالباتي: «لماذا يدرسونا عن le Corbusier وما بدرسونا عن هذا الشيء؟». هذا السؤال هو بداية لشيء..

● المقابلة الصوتية على موقع «السفير العربي» وإذاعة الوضع

سلمى سمر دملوجي

شبام، حضرموت ـ اليمن

بيتونة

هلال الأسعار

لاحظ يا بنيّ، دقق جيداً في السماء، هل تراه؟ هذا يسمونه هلال رمضان، هل أبصرته؟ ارفع رأسك قليلاً، يميناً، شمالاً، هذا هو الهلال. هناك أكثر من هلال، هلال بيت أبيك وهلال بيت عمتك. لو حدث أن رأيت الهلال فلا تخبر أحداً، العبرة في الهلال ألا نراه، عليهم أن يقولوا لنا إن الهلال طلع، حينها أقول لك، وتقول لإخوتك وصحابك في المدرسة، وتصدق بأنه طالع، لا تصدق حواسك هنا.

الهلال يا بني مخلوق أليف، لا يعض ولا يسقط علينا، سنعرف قرب ظهوره من الإعلانات والتترات والتايتلات.

تتحول الأغاني الصاعدة إلى مقدمات للبرامج الفكاهية، يجلبون المطرب الأصلي ليعيد أغنيته بطريقة كوميدية، يفتح المطرب أغنيته المكبوسة خلال عام ويفرطها علينا، تماماً مثلما كنا نفعل مع صفيحة التمر، نكبسه ونضغطه خلال عام كامل، ونفتحه مع طلوع الهلال، الهلال الذي قالوا لنا إنه طلع، وتطلع رائحة الهيل والسمسم، وهي المعادل الموضوعي للأغنية الشعبية الفظة التي يغنيها المطرب مرة أخرى ويكررها، يستنفد آخر طاقاتها الروحية! مثلما نفعل مع التمرة المعصورة.

هذا هو الهلال، محزز ومخطط ومقلم، ليس نصف دائرة ولا ربعها، إنه مجموعة خطوط مستقيمة ومشفّرة يعرف عامل الصندوق في السوق من خلاله السعر.

نص ورسم مرتضى كزار

العربي السفير

نوافذ

23727 عدد الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد المالي في تونس التي وقعت بين عامي 1955 و2013 وتلقتها «هيئة الحقيقة والكرامة» الحكومية المستقلة التي شُكّلت عام 2014.

تأشيرة خروج للوجود الأممي في السودان؟

تتوالى الاجتماعات بين الخرطوم ونيويورك، التي تجاوزت العشرين حتى الآن، بهدف النظر في طلب السودان اعتماد إستراتيجية لخروج القوات الخاصة بحفظ السلام، المشكّلة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من إقليم دارفور المضطرب. وضعية ومصير هذه القوات التي صدر القرار بشأنها لأول مرة في العام 2007 ويجدد سنوياً، موضوع على لائحة مجلس الأمن هذا الشهر، الذي سينظر فيما إذا سيتمّ التمديد لها للعام العاشر على التوالي، أم أنه بعد كل هذه السنوات يقتنع بوجهة نظر الخرطوم بأنه لم يعد هناك لزوم لاستمرار هذا الوجود الأممي.

قصة دارفور

في 2003 تفجر الصراع في دارفور عسكرياً، متخذا أبعادا إثنية وقبلية، ونتج عنه مقتل أكثر من 300 ألف شخص ونزوح 2.7 مليون نسمة من مناطقهم وفق أرقام الأمم المتحدة، الأمر الذي دفع بقضية دارفور لتتصدر واجهة العالم سياسياً وإعلامياً، ما أدخلها عبر بوابة مجلس الأمن الذي أصدر قرارات عدة بشأنها، أشهرها ذلك الخاص بإرسال بعثة دولية لحفظ السلام إليها، وأيضا إحالة الملف إلى محكمة الجنايات الدولية التي اعتمدت قرار اتهام بحق الرئيس عمر البشير كأول رئيس يتم اتهامه وهو لا يزال في السلطة.

قرار نشر قوات حفظ السلام الذي دخل مرحلة التطبيق في الأول من تموز/ يوليو2007 قضى بنشر أكثر من 20 ألفا من العناصر العسكرية والبوليس، الأمر الذي يجعلها أكبر قوة حفظ سلام في العالم. وحتى مطلع هذا العام، بلغ عدد القوات العسكرية 17.294 إلى جانب 174 مراقباً عسكرياً و2.934 من عناصر البوليس، إلى جانب 811 من العاملين المدنيين و2.601 من العاملين المحليين و159 من المتطوعين الأمميين. وأسهمت 37 دولة في توفير العناصر المطلوبة، ومع أن غالبيتها من أفريقيا ودول العالم الثالث، إلا أن هناك مشاركات لافتة للنظر من الصين والمانيا الى جانب بعض القوى الأقليمية مثل مصر وأثيوبيا وجنوب أفريقيا.

عملية حفظ السلام هذه التي يُفترض فيها توفير الحماية للمدنيين، تكلف في العام ما يتجاوز المليار دولار تنفق في الغالب على استحقاقات العاملين من رواتب وترتيبات إدارية ولوجستية، بدون إنفاق يذكر على تحسين البيئة التي يعيش فيها أهل دارفور. بل المفارقة أن هذه القوات التي يفترض أن تحمي السكان تحتاج هي نفسها إلى الحماية التي توفرها لها الحكومة، وحصلت حوادث عديدة خسرت فيها قوات حفظ السلام حياة بعض العاملين فيها وآلياتهم، خاصة سيارات الدفع الرباعي.

الرؤية الحكومية

الحكومة تتبنى منطقاً يقول إنها حققت درجة لا بأس بها من إعادة الاستقرار إلى معظم ولايات دارفور، خاصة بعد الضربات التي تمكنت من توجيهها إلى الحركات المتمردة وتحديداً «العدل والمساواة» العام الماضي في معركة خور دنقو، وكذلك معارك جبل مرّة هذا العام التي تلقت فيها حركة عبد الواحد محمد نور ضربات أبعدتها عن المناطق التي كانت تسيطر عليها في الجبل.

هذا الى جانب شكواها المستمرة من أن وجود هذه القوات أصبح عبئاً، لأن الحكومة مطالبة بتوفير الحماية لها، وأن المبالغ التي تصرف عليها ربما كان من الأفضل إنفاقها على تحسين الوضع في دارفور من ناحيتي الخدمات والمشروعات التنموية، لأن المشكلة هناك في جوهرها قضية فقر تنموي ومتغيرات بيئية بسبب تتالي موجات من الجفاف والتصحّر مما أثر على التوازن البيئي ودفع أصحاب المواشي الى التعدي على المزارع، مما تسبب في تأجيج احتكاكات اتخذت بعدا قبليا وأثنياً، إذ المزارعون المستقرون هم في الغالب من قبائل «الفور» الذين يغلب عليهم الطابع الإفريقي غير العربي، بينما الرعاة من أبّالة وبقّارة، هم من قبائل عربية. وهو ما أدى الى تبسيط الصراع على أساس عرقي، فيقال إنّه بين «الزّرقة» والعرب.

لكن مثل هذه القضايا لا تكسب بالنطق وإنما من خلال التحالفات الدولية. كما أن اللجنة المشتركة بين السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لها سقف محدد، إذ يمكنها التوصية بخروج قوات حفظ السلام هذه، لكن القرار النهائي سيكون في نيويورك، حيث المساومات التي تتطلب حلفاء لهم ثقلهم، خاصة الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وتمتلك حق الفيتو. سجّل تعامل السودان في تلك الساحة يبدو متواضعاً للغاية بدليل أنه لم يهبّ أحد لنجدته عندما تم تحويل قضية دارفور الى محكمة الجنايات الدولية، بل شهد سجل التجديد لقوات حفظ السلام في المرة الأخيرة العام الماضي إجازة القرار بأربعة عشر صوتا عبرت عن تأييدها مقابل صوت واحد امتنع عن التصويت.

تُرى هل تغير شيء فيما يتعلق بوضع دارفور مما يمكن أن يؤدي الى قرار مختلف يستجيب لرغبة الخرطوم في إخراج قوات حفظ السلام؟ الإجابة حتى الآن تبدو سلبية، خاصة إذا وضع في الاعتبار العلاقة المتوترة مع الأمم المتحدة مؤخراً، حيث رفضت الخرطوم التمديد لإقامة المسؤول الأممي الأرفع في السودان، وهو ما اعتبرته نيويورك ومعها الدول الغربية إجراء يرقى إلى درجة الطرد، وهو رابع مسؤول أممي تتم معاملته بهذه الطريقة.

وتتعلق آمال الخرطوم في القيام بنشاط ديبلوماسي مكثف مع بكين وموسكو حتى يمكن استقطابهما لصالحها وربما حتى التلويح باستخدام الفيتو. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يساعد في تخفيف حدة المعارضة الغربية لخروج قوات حفظ السلام المتغيرات الإقليمية والدولية، ومنها تصاعد الاهتمام بمكافحة الإرهاب وقضايا الهجرة وإعادة التركيز على وضعية السودان الجيوستراتيجية كونه يحتل موقعاً مفصلياً بين العالمين العربي والإفريقي ومجاورته حدودياً لدول عدة.

تبعات أخرى

على أن للخروج تبعاته الأخرى، خاصة في الجانب الاقتصادي. فالوجود الضخم لقوات حفظ السلام هذا صحبته تغييرات كبيرة في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمدن الرئيسية في إقليم دارفور، التي بدأت تعيد تكييف أوضاعها للاستجابة إلى هذه المتغيرات من خلال توفير السكن والخدمات للقادمين الجدد. وتعتبر مدينة نيالا عاصمة إقليم جنوب دارفور من النماذج الحية على عملية التغيير الجارية، إذ تضاعف عدد سكان المدينة مرات عدة لتصبح من ضمن أكبر المدن السودانية ازدحاماً بعد الخرطوم وأم درمان. وبسبب اعتبارها مركزا لحركة قوات حفظ السلام، حيث تهبط وتقلع الطائرات وتتحرك سيارات البعثة في مختلف أنحاء الإقليم، فإن العديد من خدمات الفندقية والمطاعم برزت إلى الوجود عاكسة في الوقت نفسه تركيبة القادمين الجدد. فهناك مطاعم مصرية ولبنانية وإيطالية تحمل أسماء مثل «مطعم كامب ديفيد الصغير» أو «كافيه البيتلز»، هذا إلى جانب الخدمات المرتبطة بالهاتف الجوال من صيانة وتشغيل وتوفير لقطع الغيار. وأسهم هذا الوجود الأجنبي الكبير في ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات بصورة خرافية، مما دفع بالكثيرين إلى تحويل حيازاتهم العقارية في وسط المدينة إلى مصدر دخل جديد، وتأجيرها للقوات الدولية لاستخدامها في أغراض السكن والإدارة، والرحيل إلى أطراف المدينة أو حتى الى المعسكرات التي أقيمت لاستيعاب النازحين، والإقامة فيها، مثل «معسكر كلمة». وهكذا يبدو ان هناك مصالح محلية لا تزال مرتبطة ببقاء هذه القوات، وهي تجد تعبيراً سياسيا لها من خلال تبنّي الحركات المتمردة الدعوة الى بقاء قوات حفظ السلام على أساس أن الوضع لم يستقر بعد، وبالتالي لم يتحقق هدف إحضار هذه القوات.

وهذا ما يعيد تركيز الضوء على الجانب السياسي الداخلي. فرغم التقدم الذي حققته القوات المسلحة في التصدي للحركات المتمردة في إقليم دارفور مؤخراً، إلا أنه ما لم تحوّل التطورات العسكرية الى مكاسب سياسية فأن الوضع مرشح للتدهور مرة أخرى. كما أنّ تشابك القضايا بين ما يجري في دارفور وفي السودان بمجمله يفرض معالجة أسباب الاحتقان السياسي والاقتصادي التي تُظلّل مجمل الوضع، وتتطلب عملية تنازلات مقنعة تحتاج الخرطوم الى تقديمها لمعارضيها داخل وخارج السودان، من حملة السلاح وغيرهم، وإعطاء زخم للوساطة التي يقودها زعيم جنوب أفريقيا السابق ثابو أمبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي، وتحظى بقبول من جانبي الحكم والمعارضة، لكنها تعاني من فجوات في الثقة والمصداقية فيما بين مختلف الأطراف.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

حلـــم..

فيصل لعيبي / العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ السيارة سيدة الحداثة ـ محمد بنعزيز
ـ قصة إنسانية تكشف أزمات التعليم الحكومي في مصر ـ إيمان رسلان
ـ مسرح الشعب في حلب ـ موسى بيطار
ـ المسارح في سوريا: سلامٌ، برد ونار ـ أمل شهاب
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

كل عام وأنتم بخير

مصر (تصوير: عمرو عبدالله دلش)

الأردن (تصوير: خليل مزرعاوي)

فلسطين (تصوير: عمّار عوض)

مدونات

عن احتجاز نقيب الصحافيين في مصر

استدراج نقيب الصحافيين يحيى قلاش والسكرتير العام جمال عبد الرحيم والوكيل خالد البلشي إلى النيابة للإدلاء بشهادتهم في حادث اقتحام نقابة الصحافة، ثم مفاجأتهم بأنهم أصبحوا متهمين بنشر أخبار كاذبة عن اقتحام النقابة وإيواء صحافيين مطلوبين للنيابة، جعلهم يرفضون التحقيق لأنهم اختصموا النيابة عندما أصدرت بياناً تنحاز فيه لاقتحام الشرطة للنقابة بمخالفة للقانون، وبالتالي يجب على وزير العدل انتداب قاضي تحقيق في الاتهامات التي تنسبها النيابة للنقيب والسكرتير العام والوكيل، وهو ما لم يحدث وقررت إطلاق سراحهم بكفالة، فرفضوا انسجاماً مع موقفهم المطالب بقاضي تحقيق.. هذا هو ما جرى في واقعة احتجاز نقيب الصحافيين والسكرتير العام والوكيل، لأول مرة منذ إنشاء النقابة قبل 75 عاماً.

عن صفحة Moustafa El Saeed (عن فايسبوك)

عمر محمد،: حكم مؤبد بالغلط!

مرام محمد (عن قضية عمر محمد): «مش عايزة أتخيل أن موضوع عمر هيقف عند عياطنا واكتئابنا وكام بوست على فايسبوك.. عمر اتحكم عليه بمؤبد، مؤبد يا ناس! (...) كل ده عشان راح في يوم يتعشى مع واحد صاحبه اللي لسه متعرّف عليه من شهرين وطلع متراقب وهما ما يعرفوش، وجم يقبضوا عليه أخدوا عمر في سكّتهم كده بالمرّة كأنه استخسار..

يعني الواد مكبّر دماغه من أي حاجة ليها علاقة بالبلد ومالهوش أي علاقة بالسياسة ولا بيفكر ولا بيتكلم فيها، خصوصاً من بعد ما والده اتوفى، إنه من ساعتها وهو مقرر يمشي جوا الحيط، إنه الولد الوحيد وراجل البيت دلوقتي، وما ينفعش يجازف بأي حاجة عشان خاطر مامته واخواته الصغيرين اللي مالهومش غيرُه، واللّي معتمدين على وجوده نفسياً أكتر من أي حاجة (...)

أسبوعين مختفي وبيتعذب وبيطلع ميتين أهله، ولما لقيناه واتحوّل تحقيق، وكيل النيابة قاله: هتطلع، انت مش عليك حاجة وعارفين إنك جاي غلط (...)

وفي البلد دي أنا عارفة.. الموضوع هيعدّي، هيبقى واحد في وسط ناس كتير مظلومين، وخلاص. حسبي الله ونعم الوكيل..

عن صفحة Khaled Fahmy (عن فايسبوك)

تأميم جسد الست في مصر!

مصر ما اتعرتش يا جماعة، اللي اتعرت ست مسيحية وليها اسم واسمها سعاد واللي اتعرى جسمها مش جسم مصر، اللي عرّوها أصلا شايفين انهم كده بيعاقبوا الرجالة المسيحيين ومش بيعاقبوا الست نفسها لأن جسم الست دي بالضرورة ملك الطايفة اللي هي تابعة ليها، فبلاش لما تيجوا تدافعوا عن حق الست دي تحرموها انتم كمان من ملكية جسمها وتأمموه لصالح مصر.

..ومش عارفة ليه الناس مستغربة من تقاعس المسؤولين وتواطئهم في موضوع سعاد ثابت الست المسيحية اللي من المنيا.. يعني فيما عدا الست ضحية الاعتداءات الجماعية أثناء احتفالات تنصيب السيسي واللي السيسي زارها واتحاكم اللي اعتدوا عليها، كل ضحايا الاعتداءات الجنسية الجماعية الباقين تقريباً ما وصلوش لأي نوع من العدالة، سواء محاكمة الجناة أو التعويض أو حتى اعتذار من الدولة أو من أي مسؤول عن اللي مروا بيه.

من صفحة Dalia Abd Elhameed (عن فايسبوك)